

Distr.: General  
5 October 2018  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

بتعليمات من حكومة بلدي، أكتب إليكم بشأن الرسالة المؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2018/891) من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية، والتي تتهم المملكة العربية السعودية على نحو غير مسؤول بتشجيع وتمويل الجماعات المتطرفة في المنطقة وتلوم المملكة على الهجوم الذي استهدف الاستعراض العسكري في الأهواز في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

إن حكومة المملكة العربية السعودية تدين بشدة هذا الاتهام المؤذي المتوقع من النظام الإيراني وترفضه رفضاً قاطعاً، فهو جزء من تصريحات معادية أخرى عديدة صدرت عن النظام لا شيء سوى لتكون غطاءً لسياساته العدوانية والمدمرة في المنطقة وفي أرجاء العالم كافة. وقد سبق أن اتهم النظام الإيراني المملكة بالوقوف وراء انهيار الاقتصاد الإيراني، فاختار أن يوجه اللوم إلى المملكة بدلاً من تغيير سلوكه الشنيع الذي أدى إلى إهدار إيرادات البلد بما يقدمه من دعم وتمويل للأعمال الإرهابية بدلاً من تنمية بنيته التحتية ورفاه مواطنيه.

إن سياسة المملكة واضحة بشأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ورفض المملكة الشامل لأي تدخل في شؤونها الداخلية.

والأدلة المؤكدة فيما يتعلق بالدعم والتمويل الذي يقدمه النظام الإيراني للجماعات الإرهابية في العالم هي أدلة واضحة ولا تستدعي مزيداً من التحقيق. فقيام إيران بإمداد جماعة الحوثيين المسلحة بالقذائف التسيارية هو أمر جلي للقاصي والداني ولا يزال يشكل تهديدات خطيرة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. والتدخل الإيراني يزعزع الاستقرار في المنطقة بواسطة ذراعه فيها، جماعة حزب الله الإرهابية في لبنان وسوريا واليمن والبحرين والمملكة العربية السعودية. وأود أيضاً أن أذكركم بالأعمال الإرهابية العديدة المرتكبة في المملكة العربية السعودية، منها عمليات تفجير أبراج الخبر في حزيران/يونيه ١٩٩٦ وتفجير مصنع الشركة السعودية للبتروكيماويات (صدف) في جبيل في آذار/مارس ١٩٨٨، وكلها أعمال خطط لها حزب الله، ذراع إيران في المنطقة.

إن إصدار النظام لاتهام من هذا القبيل يشكّل تحويلاً واضحاً للاهتمام عن تدهور أوضاع شعبه، ولا سيما سكان الأهواز. وتعتقد المملكة أن على النظام الإيراني أن يتبع مساراً جديداً



وأن يتصرف كبلد مسؤول من أجل شعبه، بدلاً من سياساته الخطيرة التي تأجج نغمة الطائفية والتشدد والتمييز العرقي. فالتمادي في احتضان وإيواء أبرز الإرهابيين المطلوبين للعدالة في العالم لن يؤدي إلا إلى إبقاء إيران ملاذاً آمناً لهذه الأعمال. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى التقرير الثاني والعشرين لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٨ (٢٠١٧) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات (S/2018/705)، والذي ذكر فيه أنه "ازداد بروز قادة تنظيم القاعدة الموجودين في جمهورية إيران الإسلامية، فهم يعملون مع أيمن الظواهري ويجسدون سلطته على نحو أكثر فعالية من ذي قبل" و "بمساعدة شخصيتين هامتين من الشخصيات القيادية في تنظيم القاعدة المقيمة في جمهورية إيران الإسلامية".

إننا نحث النظام الإيراني على أن يحترم مبدأ حسن الجوار والقوانين والأعراف الدولية والأخلاق الإنسانية المشتركة في علاقاته مع البلدان الأخرى.

ونحيب بالمجلس والمجتمع الدولي أن يتحملا مسؤوليتهما لوقف أنشطة إيران التي تغذيها إيديولوجية ثورية عدوانية وتوسعية النزعة. وندعو أيضاً إلى وضع حد لتمويل إيران للتنظيمات الإرهابية وإيوائها وتدريبها.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبدالله بن يحيى المعلمي

الممثل الدائم